

## تحرك عاجل

### مدافع عن حقوق الإنسان يتعرض للتعذيب خلال احتجازه

ارتكبت السلطات المصرية سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان بحق الناشط المصري البريطاني البارز علاء عبد الفتاح والمدافع عن حقوق الإنسان والمحامي محمد الباقر، منذ اعتقالهما في 29 سبتمبر/أيلول 2019، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والمحاكمة الجائرة والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والمنع بصفة دورية من تلقي الزيارات الأسرية. وفي آخر اعتداءات سلطات سجن بدر 1 على السجناء، جردت محمد الباقر من ملابسه واعتدت عليه بالضرب وغير ذلك من الإساءات في 10 أبريل/نيسان، واحتجزته لاحقاً رهن الحبس الانفرادي. واعتقلت السلطات أيضاً نعمة هشام، زوجة محمد الباقر، في 17 أبريل/نيسان وأقيدت إلى مكان لم يُفصح عنه، بعدما نشرت واقعة الاعتداء على زوجها.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدم نموذج الرسالة أدناه.**

الرئيس عبد الفتاح السيسي

مكتب رئيس الجمهورية بقصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: [p.spokesman@op.gov.eg](mailto:p.spokesman@op.gov.eg)

تويتر: [@AlsisiOfficial](https://twitter.com/AlsisiOfficial)

فخامة الرئيس

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إليكم للإعراب عن بواعث قلقنا البالغ بشأن استمرار سجن الناشط المصري البريطاني علاء عبد الفتاح ومحامي حقوق الإنسان محمد الباقر ظلماً، واللذين أدانتهم إحدى محاكم الطوارئ في

ديسمبر/كانون الأول 2021، بـ "نشر أخبار كاذبة" وحكمت عليهما بالسجن لمدة خمسة وأربعة أعوام، بالتالي، في أعقاب محاكمة فادحة الجور. وأمضى الناشطان بالفعل 42 شهرًا داخل السجن، في ظل ظروف تنتهك الحظر المطلق المفروض على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وفي آخر اعتداءات سلطات سجن بدر 1 على السجناء، اعتدت بالضرب على محمد الباقر وغيره من السجناء لإهانتهم ومعاقبتهم على محاولة تدخلهم لحماية سجين من كبار السن من إساءة المعاملة. وجرد محمد الباقر من ملابسه، بعد ذلك، في ما عدا ملابسه الداخلية ووضِع لمدة ثلاثة أيام داخل زنزانية "تأديبية" بلا نوافذ أو تهوية أو ضوء أو فُرُش أو أغطية، ومُنِع عنه الطعام ومياه الشرب الكافيان. ومنذ إخراجِه من الزنزانية "التأديبية" في 13 أبريل/نيسان، ظلَّ رهن الحبس الانفرادي وممنوعًا من التريض خارج الزنزانية. وبعد أن رأته زوجته نعمة هشام في 16 أبريل/نيسان، نشرت عبر حساباتها على منصات التواصل الاجتماعي أن زوجها تعرَّض لإصابات في فمه والجانب الأيسر من قفصه الصدري ومعصمه، الذي كان لا يزال متورمًا بوضوح. فاعتقلتها قوات الأمن في فجر اليوم التالي (17 أبريل/نيسان)، واقتادتها إلى مكان لم يُفصح عنه.

وفي سجن وادي النطرون، حيثما يُحتَجَز علاء عبد الفتاح حاليًا، لا تسمح سلطات السجن لأسرته برؤيته خلال الزيارات إلا من وراء حاجز زجاجي. وهكذا، يُحرَم عبد الفتاح، منذ عام ونصف، من أي فرصة لرؤية ابنه الذي يعاني من التوحد وعدم القدرة على التحدث لفظيًا، أو التواصل معه. ومنذ نقل عبد الفتاح إلى سجن وادي النطرون في مايو/أيار 2022، مُنِع من التعرُّض لأشعة الشمس أو الهواء النقي. وتمنعه السلطات أيضًا من التواصل مع محاميه أو تلقي أي زيارات قنصلية وكذلك من إجراء مكالمات هاتفية إلى أسرته. وخلال زيارة لعبد الفتاح في فبراير/شباط، أعرب عن إحباطه الشديد حيال عدم تلقيه أي زيارات قنصلية من جانب السلطات البريطانية، على الرغم من الطلبات المُقدَّمة منه ومن أسرته. وأخبر أسرته أن عدم التدخل الكافي من السلطات البريطانية قد يضطره إلى إعلان إضراب آخر عن الطعام، بعد إضرابه الأخير لمدة سبعة أشهر، الذي أنهاه في نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

نحثكم على أن تُفرجوا عن علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر فورًا وبدون أي شرطٍ أو قيد، إذ يُحتَجَزان حصراً بسبب ممارستهما السلمية لحقوقهما الإنسانية. وريثما يُفرج عنهما، نطالب بأن تُتاح لهما بانتظام سبل التواصل مع محامييهما وأسرتهيهما والرعاية الصحية الكافية، وبأن يُحتَجَزَا في ظل ظروف تُلبّي المعايير الدولية لمعاملة السجناء. كما ينبغي أن يُسمح لعلاء عبد الفتاح بتلقي زيارة قنصلية

بدون أي تأخير أكثر من ذلك. ونحث حكومتكم أيضاً على أن تضمن بدء تحقيقات عاجلة وفعّالة تتسم بالاستقلالية والحيادية بشأن تعرّض محمد الباقر وسجناء آخرين في سجن بدر 1 للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، تمهيداً لإحضار المسؤولين عن ذلك إلى ساحة العدالة في إطار محاكمات عادلة. ونحث حكومتكم أيضاً على أن تُفرج عن زوجته، نعمة هشام، فوراً وبدون أي شرطٍ أو قيدٍ، إذ أنها تُعاقب على تحدّثها علناً عن الاعتداء على زوجها لا أكثر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

**معلومات إضافية**

تعرّض علاء عبد الفتاح، الناشط السياسي المعروف، وأحد منتقدي الحكومة، للاعتقال مرارًا وتكرارًا خلال العقد الماضي، لأسباب تضمنت دوره في انتفاضة 2011. أما محمد الباقر، فهو محامٍ حقوقي ومدير مركز عدالة للحقوق والحريات الذي أسسه في 2014. وظلّ محمد الباقر وعلاء عبد الفتاح مُحْتَجَزَيْن منذ 29 سبتمبر/أيلول 2019، على ذمة التحقيقات بتهم زائفة تتعلق بالإرهاب؛ وذلك في إطار القضية رقم 1356 لسنة 2019 المُقدّمة من نيابة أمن الدولة العليا، إحدى فروع النيابة العامة التي تختص بالتحقيق في تهديدات الأمن الوطني. وفتحت نيابة أمن الدولة العليا تحقيقات أخرى ضدهما بشأن تهم مماثلة، في قضية جديدة برقم 1228 لسنة 2021، في إطار استراتيجية تنتهجها السلطات على نحو متزايد، ويُشار إليها بـ "إعادة التدوير"، للتحايل على الحد الأقصى لمدة الحبس الاحتياطي التي يجيزها القانون المصري، وتبلغ عامين، وتمديد فترة احتجاز النشطاء إلى أجل غير مُسمى. وبدأت محاكمتها في القضية رقم 1228 لسنة 2021 في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2021، إلى جانب متهم آخر، وهو المُدَوّن والناشط محمد إبراهيم رضوان "أكسجين"، الذي أُدين أيضًا بتهمة "نشر أخبار كاذبة" على خلفية ما نشره عبر منصات التواصل الاجتماعي، وحُكِمَ عليه بالسجن لمدة أربعة أعوام. وتعدّ إجراءات المحاكمة أمام محاكم الطوارئ جائزة بطبيعتها، إذ أن أحكامها غير قابلة للاستئناف أمام المحاكم الأعلى درجة. ومُنِعَ محامو الدفاع من التواصل مع المتهمين بخصوصية ومن الحصول على نسخ من ملفات الدعاوى ولوائح الاتهام. وصدّق رئيس الجمهورية، في 3 يناير/كانون الثاني 2022، على الأحكام ضد المتهمين الثلاثة. وأظهرت وثيقة أُطلعت عليها منظمة العفو الدولية أن تنفيذ فترات العقوبة بدأ من تاريخ التصديق على الأحكام، لا تاريخ اعتقالهم.

وكان عبد الفتاح والباقر مُحْتَجَزَيْن، منذ سبتمبر/أيلول 2019 وحتى مايو/أيار وأكتوبر/تشرين الأول 2022، بالتتالي، في ظل أوضاع لاإنسانية بسجن طرة 2 شديد الحراسة في القاهرة. واحتجزتهما سلطات السجن في زنازين صغيرة تقتقر إلى التهوية، وحرمتها من الأسرة والفُرْش. وحرمتها سلطات السجن أيضًا من تلقي أي مواد للقراءة والتريُّض في ساحة السجن والحصول على ملابس كافية وأجهزة الراديو وساعات اليد والمياه الساخنة، وأي متعلقات شخصية، بما في ذلك الصور العائلية. وفي 12 مايو/أيار 2022، أخبر علاء عبد الفتاح والدته بأن نائب مأمور سجن طرة 2 شديد الحراسة ضربه، بينما كانت

يداه مُكَبَّلَتَيْن. وفي 18 مايو/أيار 2022، نُقِلَ إلى سجن وادي النطرون، بعد ضغوط كبيرة من عامة الجمهور. وفي 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، نُقِلَ محمد الباقر إلى سجن بدر 1، حيثما يشتكي السجناء من رصدتهم المتواصل بكاميرات المراقبة وتسليط أضواء مصابيح الفلورسنت الساطعة عليهم. واضطر الباقر في بعض الأحيان إلى الشرب من مياه الصنابير غير النظيفة، ولم يتوفر له ما يكفي من الطعام المُعَدِّي، بسبب الإغلاق المتكرر لمقصف السجن وتقاؤس السلطات المُوثَّق جيدًا عن توفير الضروريات الأساسية للسجناء. ويمنع مسؤولو السجن الباقر أيضًا بصفة دورية من تلقي أي مواد للقراءة أو رسائل من أسرته وأصدقائه بدون أي سبب. وتمنع سلطات السجن عبد الفتاح والباقر من تلقي أي اتصالات هاتفية في السجن، ما يُعد انتهاكًا للالتزامات مصر بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وكذلك المادة 38 من قانون تنظيم السجون رقم 396 لسنة 1956.

ومنذ أن أعاد الرئيس تفعيل لجنة العفو الرئاسي في أبريل/نيسان 2022، أفرجت السلطات المصرية عن سجناء رأي بارزين ومئات الآخرين لأسباب سياسية. ومع هذا، لا يزال الآلاف مُحتَجَزين تعسفًا لمجرد ممارسة حقوقهم الإنسانية، أو في أعقاب محاكمات فادحة الجور، أو بدون الاستناد إلى أي أسس قانونية. وقبل مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيُّر المناخ العالمي ("كوب 27")، أُعتُقِلَ المئات وأمر بحبسهم الاحتياطي على ذمة التحقيقات في ما يتعلق بدعواتهم للتظاهر السلمي في 11 نوفمبر/تشرين الثاني. وفي أثناء مؤتمر "كوب 27"، أخذت أصوات عديدة تتعالى بمناشدة السلطات المصرية للإفراج عن علاء عبد الفتاح، الذي كان مُضربًا عن الطعام لسبعة أشهر، حينما بدأت فعاليات المؤتمر في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2022؛ فعلى سبيل المثال، دعا مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، إلى الإفراج الفوري عن عبد الفتاح، مُعرَّبًا عن بالغ أسفه لاستمرار احتجاجه، وحث السلطات على تقديم الرعاية الصحية اللازمة إليه. وكان عبد الفتاح قد بدأ إضرابه عن الطعام في 2 أبريل/نيسان 2022، احتجاجًا على سجنه ظلمًا وحرمانه من تلقي الزيارات القنصلية. وفي 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، صَعَّدَ إضرابه عن الطعام بالتوقُّف عن استهلاك الـ 100 سُعة حرارية التي كان يستهلكها يوميًا منذ أبريل/نيسان، ثم توقف عن شرب المياه في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2022. وفي 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، فَعَّدَ عبد الفتاح وعية خلال الاستحمام، وحينما استعاد وعية، كان يسنده أحد زملائه بالسجن وكان مُحاطًا بحشد من نزلاء الزنزانة وفي جسده أنبوب.

وبعد اقترابه من الموت على هذا النحو، قرر عبد الفتاح ألا يُواصل إضرابه عن الطعام على الفور، لكنه وعد بمواصلته، إذا "لم يحدث أي تحرك حقيقي بشأن قضيته".

وفي 24 مارس/آذار 2023، نشرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ملاحظاتها الختامية بشأن مدى امتثال مصر لالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، حيث سلّطت الضوء على عدة قضايا أثارته منظمة العفو الدولية وجمعيات مصرية ودولية أخرى لحقوق الإنسان منذ 2013، وشملت الاحتجاز التعسفي وإساءة استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب لإسكات منتقدي السلطات المصرية، سواء كانوا فعليين أو مُفترَضين.

**لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية**

يمكنكم استخدام لغتكم الأم.

**يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 12 يونيو/حزيران 2023**

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، حال رغبتكم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: علاء عبد الفتاح، ومحمد الباقر (صيغ الذكر)، ونعمة هشام (صيغ المؤنث)

**رابط التحرك العاجل السابق:**

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/6235/2022/ar/>